الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير

لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

حول مشروع قانون

يتعلّق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلّق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل

(عـدد 2020/79)

رئيس اللجنة: يسري الدالي

نائب الرئيس: علي بنعون

مقرّرة اللجنة: آمنة بنحميّد

مقرّر مساعد: طارق البراهمي

مارس 2021

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الحمد لله وحده،

باردو في: 03 مارس 2021

تقرير
لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح
حول
مشروع قانون يتعلّق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلّق بالتبادل الالكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل (عدد 2020/79)

I. التقديم:

صدر بتاريخ 12 أفريل 2020 القانون عدد 19 المتعلّق بالتفويض لرئيس الحكومة في إصدار مراسيم لغرض مجابهة انتشار فيروس كورونا "كوفيد 19"، وقد تمّ التفويض بموجب القانون المذكور إلى رئيس الحكومة في إصدار مراسيم لمدّة شهرين ابتداء من تاريخ دخوله حيّز النفاذ وذلك لغرض مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد 19" وتأمين السير العادي

للمرافق الحيوية، وذلك في جملة الميادين التي تمّ تحديدها صلب الفقرة الثانية من الفصل الأول من ذات القانون.

واستنادا إلى أحكام القانون المذكور، صدر مرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلّق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل، وذلك للأسباب الآتي بيانها:

ضمانا لسير عمل المرافق العمومية والقطاع الخاص بما يتلاءم مع مقتضيات مواجهة فيروس كورونا، وفي إطار استكمال المنظومة القانونية الهادفة إلى تبسيط الاجراءات وتقليص آجالها وتخفيف الأعباء على المتعاملين مع الإدارة بعد إصدار المرسوم عدد 17 لسنة 2020 المؤرخ في 12 ماي 2020 المتعلّق بالمعرف الوحيد،

واعتبارا لما تتيحه التكنولوجيات الحديثة للاتصال من حلول موثوقة، صدر مرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المشار إليه اعلاه، لإرساء الحلول الرقمية والمبادلات الإلكترونية لتأمين استمرارية المرافق العمومية وتسيير دواليب الدولة خاصة وأن المنظومة القانونية التونسية أقرّت بالحجّية القانونية للمبادلات والوثائق الإلكترونية.

وتتمثّل الأحكام الواردة صلب المرسوم في:

- تنظيم التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل المكلّفة بمهمة ذات مصلحة عامة أو بإدارة مرفق عام والمتعاملين معها وفيما بين تلك الهياكل، مع استثناء المعطيات والوثائق المتعلقّة بأسرار الدفاع الوطني والأسرار الديبلوماسية والوثائق والمعطيات التي تكتسي صبغة أمنية أو من شأنها الإضرار بالمصالح الحيويّة للدولة من مجال تطبيقه.
- رقمنة مسارات المعاملات الإدارية سواء بين الهياكل المشار إليها أو بينها والمتعاملين معها.
- إكساء الوثائق الإلكترونية التي تتعامل بها تلك الهياكل بنفس الحجّية القانونية للوثائق الورقية.
- اعتماد الوثيقة الإلكترونية الموثوق بها من حيث الإمضاء والختم وختم التوقيت لدى المحاكم.
- إرساء الترابط البيني لتحديد هوية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين أو في إطار التبادل الإلكتروني على سجل المعرف الوحيد للمواطن وسجل المعرف الوحيد للمؤسسة، مع تكليف المركز الوطني للإعلامية بمهام مشغل الترابط البيني خاصة عبر تركيز المنصة الوطنية للترابط البيني والتصرف فيها.

II. أشغال اللجنة:

تعهدت لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح بالنظر في مشروع هذا القانون بموجب إحالة مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 02 جويلية 2020، وفيما يلي جدول يحوصل نظر اللجنة في هذا المشروع:

الجلسة	التاريخ	الموضوع
1	05 أكتوبر 2020	الشروع في النظر (نقاش عام)
2	04 نوفمبر 2020	مواصلة النظر
3	11 نوفمبر 2020	الاستماع إلى وزيرة الوظيفة العمومية
4	28 جانفي 2021	الاستماع إلى وزير تكنولوجيات الاتصال
	10 فيفري 2021	التصويت على المشروع
5	03 مارس 2021	المصادقة على التقرير

شرعت اللجنة في جلستها بتاريخ 05 أكتوبر 2020 في النظر في مشروع هذا القانون حيث تمّت تلاوة نصّ المشروع ووثيقة شرح أسبابه.

واستعرضت اللجنة القانون عدد 19 المؤرّخ في 12 أفريل 2020 المتعلّق بالتفويض لرئيس الحكومة في إصدار مراسيم لغرض مجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا " كوفيد 19 "، وخاصة الفصلان الأول والثالث منه.

كما اطلعت اللجنة على كلّ من رأي الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية ورأي هيئة النفاذ إلى المعلومة، الذين تمّ إرفاقهما بهذا التقرير.

وواصلت اللجنة في جلستها بتاريخ 04 نوفمبر 2020 النظر في مشروع هذا القانون، حيث أقرّت طلب الاستماع بشأنه إلى السيدة الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالوظيفة العمومية في

مرحلة أولى، وإلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال بإعتباره الجهة المقترحة للمشروع، في مرحلة ثانية.

- **جلسة الاستماع إلى وزيرة الوظيفة العمومية:**

استمعت اللجنة بتاريخ 11 نوفمبر 2020 إلى السيدة حسناء بن سليمان الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالوظيفة العمومية التي أكّدت أن هذا المرسوم جاء أساسا بهدف تقريب الخدمة من المواطن والمؤسسة وتجنيبهما الاتصال المباشر بالمصالح الإدارية وذلك عبر التمتع بخدمات إدارية عن بعد واستخراج وثائق الكترونية تكون لها نفس حجّية الوثائق الإدارية العادية.

كما يهدف سنّ هذا المرسوم، حسب السيدة الوزيرة، إلى تنظيم عمليات توزيع الإعانات الاجتماعية وصرفها إلى مستحقيها الفعليين.
وبيّنت في ذات الإطار أن هذا العمل يعتبر امتدادا لخطة كاملة اعتمدتها الحكومة في رقمنة الإدارة بدأت منذ 2018.

وفي تفاعلاتهم مع جملة المعطيات المقدّمة، تساءل عدد من أعضاء اللجنة حول مدى توفّر إحصائيات تتعلّق بسير الخدمات الالكترونية خلال الفترة التي يغطيها المرسوم وبنسبة رضى مستعمل الخدمة عن ذلك مواطنا كان أم مؤسسة.

كما طرح بعض النواب استفسارات تتعلّق بالكلفة المالية لمسار رقمنة الإدارة.
وتم الاستفسار كذلك عن وجود أدلّة إجراءات تتعلّق بتنظيم سير المصالح العمومية وبطرق التصرف خلال الأزمات.

وفي نطاق آخر، طرحت عديد التساؤلات المتعلقة بمشاغل عدة فئات على غرار الطلبة والإشكاليات التي يعانون منها في تسلّم بطاقات التسجيل ومستعملي بطاقات البريد D17 وضرورة تشجيع المواطن على الانخراط في استعمالها.

وتعقيبا على ذلك، أوضحت السيدة الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالوظيفة العمومية والوفد المرافق لها، في جواب على مدى وجود تقييم لكيفية سير الخدمات الإدارية الالكترونية في تلك الفترة، أن الحكومة تنشر تقارير في الغرض بصفة دورية، إضافة إلى وجود بارومتر لمتابعة مستوى استجابة الوزارات وانخراطها في التبادل الالكتروني والبيني للمعطيات، مبيّنة أنّ هذا المرسوم ولئن تم سنّه في ظرف متأكّد إلا أنّه يمكن أن يكون أداة لنقلة إدارية نوعيّة. وقد شرعت الحكومة تنفيذا لذلك في إعداد المنظومات اللازمة بالتعاون مع المركز الوطني للإعلامية، موضّحة في إجابة على استفسارات أحد النواب أن ذلك لن يكون له عبء مالي على ميزانية الدولة باعتبار المشروع برمته ممول في إطار التعاون الدولي.

- **جلسة الاستماع إلى وزير تكنولوجيات الاتصال:**

استمعت اللجنة بتاريخ 28 جانفي 2021 إلى السيد محمد الفاضل كريّم وزير تكنولوجيات الاتصال الذي استهل مداخلته بتقديم الإطار العام للمرسوم موضوع المصادقة وأهم ملامحه، حيث أوضح أنّ اقتراحه يرجع إلى بداية جائحة الكوفيد، وأنّه يتنزّل في ظل الإجراءات المتخذة للتصدي والتوقي من انتشار فيروس كورونا، ففي ضوء إقرار الحجر الصحي الشامل أصبحت المبادلات الورقية تطرح إشكاليات أمام استمرارية خدمات القطاع العام والخاص وتأمين التعامل بين مختلف الهياكل العمومية والمتعاملين معها بالنسق المعتاد، إذ أنّ مصالح العديد من المواطنين والمؤسسات تعطلت بالنظر إلى أنها تتطلب معاملات بالملفات وبالأوراق التي يتمّ ايداعها في مكاتب الضبط، فلذلك اقترحت الوزارة هذا المشروع لمحاولة إيجاد الحلول لهذه الوضعية بأن تستثمر ما تتيحه تكنولوجيات الاتصال الحديثة من حلول موثوقة، مبيّنا أنّه بات من الضروري اعتماد حلول رقمية ومبادلات الكترونية لتأمين استمرارية المرافق العمومية وتسيير دواليب الدولة خاصة وأن المنظومة القانونية التونسية أقرت بالحجية القانونية للمبادلات والوثائق الالكترونية.

وأضاف السيد الوزير أنّ الهدف من هذا المرسوم يكمن أيضا في استكمال المنظومة القانونية لرقمنة الإدارة سواء فيما بين هياكلها أو بينها وبين المتعاملين معها مثل القانون عدد 83 لسنة 2000 المتعلق بمبادلات التجارة الالكترونية ومجلة الالتزامات والعقود والمرسوم المتعلق بالمعرف الوحيد والأمر التطبيقي له.

كما أنّه يعدّ تمهيدا لتهيئة الأرضية القانونية للنصوص اللاحقة في هذا المجال فيما يخص كل ما يتعلّق بالترابط البيني بين المنظومات المعلوماتية الموجودة في الإدارات وفي عديد المنشآت والمؤسسات العمومية.

ومن بين أهدافه كذلك وضع وضبط إطار عام للتبادل بين الهياكل العمومية وبينها وبين المتعاملين معها، مع تجديد التأكيد على الحجية القانونية للوثيقة الالكترونية، ورقمنة مسارات المعاملات الإدارية سواء بين الهياكل العمومية أو بين الهياكل العمومية والمتعاملين معها ومزيد تشجيع اعتماد الوثائق الالكترونية وتأمينها باستعمال المنظومات الالكترونية الموثوق بها.

واستعرض الوزير المبادئ العامة لتنظيم التبادل الإلكتروني بين الهياكل العمومية وبينها وبين المتعاملين معها:

أوّلا، التأكيد على وجوب اعتماد الهياكل العمومية تكنولوجيات المعلومات والاتصال بوضع المعطيات العمومية على ذمة العموم، مع ضمان استغلالها عند تعاملهم معها. وأشار الوزير إلى أنّ العديد من المواطنين وبمناسبة طلبهم للمعلومة أو للوثيقة يتنقلون زمن الجائحة بما يفرز إشكاليات الاكتظاظ وغيره، وعليه كان الهدف أن تكون المعلومة متوفّرة على البوابة الالكترونية وبالنسبة إلى المؤسسة أيضا تكون المعلومة حاضرة عند قضاء الحاجة والولوج إليها يتمّ عن بعد.

ثانيا، إضفاء الصبغة الرسمية للمعلومة المنشورة بالمواقع الرسمية للهياكل العمومية.

ثالثا، اكساء الوثائق الالكترونية التي تتعامل بها الهياكل العمومية على اختلاف طبيعة حواملها وأنواع التكنولوجيات المستعملة في هذه الحوامل بنفس الحجّية القانونية للوثائق الورقية وذلك وفق شروط المعاينة.

رابعا، تنظيم إجراءات العمل عن بعد بين الهياكل العمومية وبين المتعاملين معها بما يساهم في تقليل المعاملات الورقية مع ضمان الحقوق ذات العلاقة.

وخلص السيد الوزير إلى أنّ هذه النقاط تمثّل مجمل الأهداف المراد تحقيقها والإطار الذي اشتغلت من خلاله الوزارة على هذا المشروع، وهو مشروع لم تعمل عليه الوزارة لوحدها بل بتنسيق وتعاون كبير مع مصالح رئاسة الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية، خاصة من خلال تشكيل فريق عمل متكامل، حيث تمّ النظر في الإشكاليات التي تتسبّب في تعطيل في كلّ ما هو مسار إداري والبحث عن كيفية إيجاد الحلول المناسبة وتسريع الرقمنة وتبسيط الإجراءات وجعل المواطن والمؤسسة كلّ يعمل عن بعد بما سيجنّب التنقل والاكتظاظ والتقارب بين الأشخاص، وفي ذلك هدف صحي بالغ الأهمية.

وتناول الكلمة السيد كمال سعداوي مدير عام المركز الوطني للإعلامية الذي تولّى تقديم أمثلة عملية على غرار الترسيم في المنظومة التربوية وكذلك خدمات الصناديق الاجتماعية، حيث مكّنت رقمنة الإدارة من التخلص من عديد الوثائق التي تطلبها إدارة من إدارة أخرى. وأشار إلى وجود تنسيق بين الوزارة وبقيّة الوزارات المعنيّة للنظر في رقمنة الحصول على العديد من الوثائق الرسمية أو تجديدها على غرار بطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة وجواز السفر وغيرها من الخدمات الأخرى بما يكفل اختصار الآجال ورقمنة المسارات الإدارية.

وأضاف المتدخّل أنّ الوزارة اشتغلت على تعزيز الطريقة الرقمية للخدمة الإدارية التي تتيح للمواطن تقديم مطلبه عن بعد، مبيّنا أنّ التقاطعات التي تحدث بين قواعد البيانات لمختلف المتدخلين تمكّن من البت في الطلب، مستنتجا أنّ التجربة التي عاشتها الوزارة في أزمة الكوفيد أعطت دفعا كبيرا للرقميات ولتجنيب المواطنين عناء الانتظار، فهي تجربة يمكن أن يستفاد منها في مجال الرقمنة بصفة عامة.

ففي مجال توزيع الإعانات خلال شهر ماي 2020، فاق عدد الاستمارات التي تمّ تعميرها من طرف المواطنين وايداعها لدى العمد 1200 ألف إستمارة، وبفضل عملية رقمنة هذه الطلبات وباستعمال التقاطع والتبادل البيني بين العديد من قواعد البيانات بما في ذلك الموجودة في المركز الوطني للإعلامية انحصر العدد في 180 ألف ممّن لديهم الحق في التمتع بهذه الاعانات وتمّ صرفها بصفة موجّهة لمستحقيها.

هذا وقد قدمت السيدة سيرين التليلي المديرة العامة للوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية توضيحات حول مسألة المصادقة الالكترونية، وأكدت أن هذه الأخيرة ليست بجديدة، فهي منظّمة من قبل بموجب قوانين مثل القانون عدد 83 لسنة 2000 الذي نصّص على الامضاء الالكتروني وخدمات المصادقة الالكترونية. فالامضاء الالكتروني وفقا لتعبيرها يستطيع توفير ثقة رقمية حتى يتمّ التمكين من التبادل الالكتروني، مبيّنة أنّ ما تمّت اضافته في هذا المرسوم هو مزيد التوضيح على الامضاء والأختام الالكترونية لسنة 2000 وكذلك في مجلة العقود والالتزامات. فهذين النصين القانونيين تحدثا عن الامضاء الالكتروني وحتى قبل إصدار الأمر الترتيبي لهذا المرسوم كانت عدّة خدمات تستعمل الامضاء الالكتروني على غرار منظومة التصريح عن بعد ومنظومة الشراءات على الخط TUNEPS وفواتير الكترونية للصناديق الاجتماعية. وفي بعض الخدمات توجد وجوبية استعمال شهادات مثل شهادة المنصة الالكترونية عن بعد

TUNEPS والتصريح الجبائي، فالحديث عن الجديد الذي أتى به هذا المرسوم أنّ كلّ الإدارات تذهب في اتجاه الرقمنة.

وانتقلت المتدخّلة إلى تقديم بعض الأمثلة التطبيقية للامضاء الالكتروني والمصادقة الإلكترونية، مؤكّدة على أهمية الآفاق التي يتيحها الترابط البيني والوزارة تقوم بما يجب لتوفير الآليات التي تمكّن الإدارات من رقمنة معاملاتها.

وفي تفاعلهم مع البيانات المقدّمة، أكّد أعضاء اللجنة مساندتهم لكلّ المشاريع التي تدفع نحو رقمنة الإدارة وتعصير الخدمات الإدارية بما من شأنه تطوير الأداء والمردودية وتأمين الشفافية والسرعة والنجاعة.

وتساءل أحد النواب عن مستقبل هذا المشروع الذي جاء استجابة لتداعيات أزمة تفشّي الكورونا، منبّها إلى ضرورة أن لا يمثّل ذلك لوحده الدافع للتفكير في حل ظرفي، وإلى عدم التراخي بعد زوال الجائحة وإلى مزيد البذل لسد الفجوة القائمة مع شركاء بلادنا في سائر أنحاء العالم.

كما تدخلت عضو من اللجنة فيما يخص الصعوبات التطبيقية والعملية التي تعترض الرقمنة، مبرزة ريادة الوزارة في هذا المجال، ومستفسرة عن مدى التنسيق مع الوزارات الأخرى والمؤسسات العمومية لاسيما في مجال الاستشارات بما يمكّن الوزارة من الاشتغال في إطار منظومة متكاملة تتيح حسن المتابعة والرقابة. وطالبت بمزيد توضيح خطط وبرامج الوزارة في هذا المجال.

فيما تدخل رئيس اللجنة مقدّما جملة من الملاحظات تهم العديد من الجوانب، الجانب الأول التبادل البيني بين الإدارات، حيث اعتبر أن هذا التبادل غير موجود الآن. وأعطى مثالا يتعلّق بالانتداب في ظل وجود العديد من الوثائق التي يقوم المنتدب بتقديمها، فمن المفروض أنّ الوزارة هي التي تقوم بذلك. ويتعلّق المثال الثاني بوزارة المالية وبخلاص الأداءات في ظل الاكتظاظ الكبير في جلّ القباضات المالية.

الجانب الثاني يتعلّق بملاحظة غياب فرض اجبارية التبادل على الهياكل الإدارية في هذا المرسوم.

أما الجانب الثالث فهو يخص جواز السفر، وتمّ تقديم مثال جواز سفر في انقلترا حيث يتم استخراجه عن طريق الموزع الآلي وكذلك الشأن في الجزائر.

وخلص إلى ضرورة تفعيل المعرف الوحيد الذي يمكّن في المستقبل من استبدال الفوضى بالنظام وفقا لتعبيره، مطالبا الوزارة بتسريع الرقمنة والمعرف الوحيد، إذ بهذا التسريع تكون الوزارة قد ساهمت في تسريع التنمية وفي بناء الدولة المدنية الحداثية.

وفي نقطة أخرى، اعتبر رئيس اللجنة أنّ وزارة تكنولوجيات الاتصال يجب أن تكون المستقطبة للكفاءات في هذا المجال بالنظر إلى تزايد الطلب عليهم خارجيا، داعيا الوزارة إلى تثمين أصحاب الشهائد العليا والدكاترة المعطّلين ومقترحا التفكير في طريقة لإيجاد حلول لهؤلاء حيث تقتضي الضرورة البحث عن سبل عمليّة في المجال ينظر فيها مع مصالح الوظيفة العمومية والمموّلين.

الجانب الرابع، يتعلّق بتعرض البيانات إلى القرصنة ليس من الداخل فقط، حيث طرح التساؤل حول تعامل الوزارة في الغرض.

كما أشار رئيس اللجنة إلى أنّ المعطيات المتعلّقة بالأمن القومي ليست محددة، مقترحا النظر في إضافة بخصوص مفهوم المعطيات الأمنية ومزيد توضيحها وتفسير أكثر للمفاهيم المرتبطة بها، مشيرا إلى إعطاء أكثر شفافية في هذا الجانب تجنبا للغموض.

كما تساءل عن إمكانية إضافة أحكام تنص على العقوبات وعلى مآل رفض استعمال التبادل البيني وأخرى تتعلّق بخرق سرية المعطيات في الجرائم السيبرنية، مشيرا إلى أنّ الوزارة لم تعمل على الجانب التشريعي الزجري واقتصرت على الجوانب التقنية ممّا يفرض ضرورة أن تبادر بنصوص تشريعية خاصة في مجال الأمن السيبرني.

وتساءل فيما يخص التكوين عن البرامج التدريبية التي ستصاحب كلّ هذه الإجراءات، وهل أنّ الوزارة هي التي ستشرف عليها، وهل هي التي ستتبنى هذا الموضوع برمته، وعن كيفية التعامل مع بقيّة الوزارات، مستفسرا عن الاستراتيجية المعتمدة في ذلك بما يمكّن من بلوغ الأهداف التي رسمها هذا التشريع الجديد.

وتدخلت عضو من اللجنة لتطرح الإشكاليات التي تعترض الوزارة في إطار تطبيق القانون ومدى قدرتها على تأمين التغطية في كلّ المناطق وعلى توفير الخدمة لكافة المواطنين، متسائلة عن خطتها لتحقيق التغطية الشاملة التي تكفل تطبيق المقتضيات التي أتى بها هذا القانون.

ولاحظت في جانب آخر غياب لحماية المعطيات ولسلامة تداولها بما يفرض مستوى عاليا من الأمان. وجدّدت التأكيد على ضرورة تثمين الكفاءات في المجال لاسيما المهندسين والعمل على استقطابهم.

وفي ردّه على مجمل الملاحظات والاستفسارات، أكّد السيد الوزير أنّ ما عاشته البلاد في شهر مارس الفارط وما تمّ وضعه من تطبيقات وحلول رقمية اقترحتها الوزارة على كلّ من وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم العالي مكّن من تجاوز العديد من الإشكاليات في ظرف وجيز جدا بمشاركة القطاع العام ووزارة تكنولوجيات الاتصال والمركز الوطني للإعلامية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بدون قيود وبصفة طوعية. وتم العمل في مدة شهر وبكفاءات تونسية من القطاعين العام والخاص وكانت التجربة، حسب تعبيره، خارقة للعادة، مستنتجا أنّ هذه الأزمة بيّنت قيمة الرقمنة وقيمة استعمال التكنولوجيات الحديثة في الحياة اليومية للمواطن، والإدارة مواكبة للتطور التكنولوجي، كما أنّ الوزارة قادرة على التطوير والاستجابة لضرورة تغيير طريقة العمل.

وأوضح أنّ الوزارة شرعت في مسارين الأول يتصل بمجال الصفقات العمومية حيث بادرت بتسع مقترحات عرضتها على اللجنة العليا للصفقات، وتم الاتفاق حولها في انتظار صدور الأمر الترتيبي في غضون الأسابيع القادمة. أما المسار الثاني فهو يتعلّق بنظرة الوزارة للقطاع الخاص ودوره المهم، وتم التذكير بقانون المؤسسات الناشئة والمقاييس المعتمدة في هذا القانون وهو التجديد والتطور. وتعمل الوزارة على تقريب المؤسسات الناشئة وتطوير كيفية تعاملها مع الإدارة لإعطاء حلول رقمية، مستشهدا بما قامت به الوزارة خلال شهري مارس وأفريل مع هذه المؤسسات، مشيرا إلى أهمية التسريع وإلى إلزامية المعاملات الرقمية.

وأضاف أنّ الوزارة ستعمل كذلك على الجانب التشريعي وعلى إيجاد إطار تشريعي وتنظيمي لطرق العمل وهي مصرة على استكمال المشاريع في الغرض. كما ثمّن السيد الوزير خطاب رئيس الحكومة الذي كان واضحا والذي أتى على كلمة الرقمنة في عديد المرات، مبيّنا أنّ وزارة تكنولوجيات الاتصال هي وزارة أفقية ولديها سياسة عامة، مشيرا إلى أن الرقمنة ليست تكنولوجيات فقط بل هي عقلية تتضح من خلال الاقبال على طرق خلاص الفواتير عن بعد وكذلك التبليغ عن بعد، حيث أنّ أكثر من عشرة آلاف مؤسسة تقوم بالتبليغ عن بعد، وبالتالي الرقمنة عقلية وعلى الكل العمل على استبطانها، فإدارة تكنولوجيات الاتصال تعطي الآراء والتوجّهات لكن على كل الوزارات أن تعمل عليها، مؤكدا أن المرسوم الذي صدر لم تعدّه الوزارة بمفردها بل بالشراكة مع وزارة الوظيفة العمومية بما يساعد على تنفيذ القوانين على أرض الواقع .

أما بخصوص التكوين، الذي ينظر إليه من جهة الإحاطة والمساندة والمرافقة فيما يتعلّق بمجالات جديدة بالنسبة للإدارة، أفاد الوزير أنّ ذلك سيتمّ على مراحل، فالوزارة تعمل حاليا على استشارة هي في طور الإنجاز لاختيار مكتب للتعاون في كل ما يهم المرافقة والمساندة، وهذا العمل بالاشتراك مع وزارة الوظيفة العمومية، وفي كل المشاريع القانونية يتشكّل فريق يكون معنيّا بالمساندة والمرافقة وهذا الفريق يضمّ ممثّلين عن الوظيفة العمومية. واستشهد السيد الوزير بتطبيقة عليسة elissa التي تعنى بالتصرف الالكتروني في الوثائق حيث أنّ مجلس نواب الشعب قد بدأ في اعتماد هذه التطبيقة التي تم تعميمها منذ شهر سبتمبر الفارط على كافة الوزارات بعد أن كانت تستعمل في 6 وزارات، مبيّنا أنّه وعلى الرغم من تعميمها فإن استعمالها ضعيف ولذلك تم تكوين فريق من الوزارة والمزود الذي اشتغل على هذه المنظومة وتنقل الفريق من وزارة إلى أخرى لحل الإشكاليات والتطرق إلى أهم الصعوبات ممّا أدى اليوم إلى تطور بصفة مرضية، وهذا هو التمشي في جلّ المشاريع.

وفيما يتعلّق بموضوع الإلزامية، أوضح الوزير أنّها مكرّسة صلب الأمر التطبيقي المؤرخ في 5 أكتوبر 2020 وفي الفصل عدد 3 والفصل عدد 10 فبالتالي الإلزامية مقنّنة وكذلك العقوبات التي تخص حماية المعطيات الشخصية منصوص عليها بدورها صلب قانون حماية المعطيات الشخصية.

وأفاد السيد الوزير أنّه تمّت استشارة الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية وهيئة النفاذ إلى المعلومة اللتين اشتغلتا مع الوزارة على هذا المرسوم وعلى الأوامر التطبيقية، وبالتالي فهذا مهم بالنسبة للسلامة المعلوماتية وحماية المعطيات الشخصية، مؤكدا على الإلزامية وعلى وجوبية تحسيس المواطن والإدارة إذ أنّ التحسيس والمرافقة والاحاطة من شأنها أن تجعل من الرقمنة عقلية.

وأفاد أيضا في الجوانب التشريعية أنّ الوزارة كانت قد سحبت مشروع المجلة الرقمية وهناك الآن مشروع قانون تشتغل عليه، فضلا عن وجود مشروع قانون يهتم بالأمن السيبرني وهو لدى مصالح رئاسة الحكومة. كما تشتغل الوزارة على موضوع ثاني مع مصالح وزارة الداخلية والوزارة المكلّفة بالشباب لتلافي عديد الثغرات والنقائص التشريعية.

وبالنسبة لتحيين المعلومات، فالوزارة تقدّم الحلول وهي تشتغل على الحلول والوعاء الرقمي ولكن المتصرف في المعلومات هي الوزارات والإدارات المعنيّة على غرار السجل المدني. وأضاف أنّ المعرف الوحيد موجود فقاعدة البيانات موجودة بالمركز الوطني للإعلامية وهي محيّنة بصفة

آنية وهناك مشروع بصدد الإنجاز لوضع منصة تعنى بكل ما هو ترابط وبكل ما هو تصرف في سجل المعرف الوحيد وكل وزارة تعنى بتحيين بياناتها.

وبيّن السيد الوزير أن ثلاث وزارات لديها مراكز إعلامية كوزارة الصحة ووزارة المالية ووزارة التربية ولديها تصرف في كل ما هو حلول رقمنة وإعلامية.

فيما أوضح أنّ الوزارة بصدد انجاز جملة من المشاريع من جهة، وأنّ عددا من المشاريع كانت من مهمام الوزارات المعنية، من جهة أخرى، إلا أنّه تمّت معاينة ضعف في الإنجاز وأحيانا إشكاليات في الإدارة وفي بعض الحالات تفتقد تلك الوزارة لرؤية واضحة، ففي برنامج تونس الرقمية 2016-2020 كان عدد المشاريع المنجزة ضعيف وهناك تمويل من البنك الافريقي للتنمية بـ70 مليون أورو أعطي في بداية 2018 لم يتمّ إلى اليوم استهلاك إلا 1% منه، وعليه يؤكّد السيد الوزير من خلال هذا المثال أن الرؤية في المشاريع يجب أن تفعّل وأن يوجد فيها نقاش فمشكل الوزارة هي سرعة الإنجاز المطلوبة في حين لا توجد الآليات والفرق الضرورية. وتعريجا في هذا السياق على موضوع الكفاءات تحدث عن البيوقراطية التي تعطّل وكذلك عن غياب أي آلية تمكّن الإدارة من استقطابهم بما يستوجب تدخل مصالح الوظيفة العمومية، فالكفاءة متوفّرة والإدارة التونسية غير قادرة على استقطابها ممّا يحتّم مراجعة قانون الوظيفة العمومية وهذه المشكلة لا تعني تكنولوجيات الاتصال فقط وإنما أيضا مجال الطب والقضاء، فهي حسب تعبيره معضلة كبيرة ومعضلة وطنية وليست خاصة بمجال التكنولوجيات الذي يستوجب ديناميكية كبيرة.

وبيّن السيد الوزير أنّه لا توجد ثغرات في هذا المرسوم، مجدّدا التأكيد على أنّ الاشكال في العقلية، وبالتالي شدّد على ضرورة تغيير العقليات ومزيد العمل على هذا الجانب صلب الرؤى والخطط المستقبلية.

وتطرق السيد الوزير إلى عدد من المشاريع والبرامج والمبادرات التي ترتكز عليها استراتيجية الوزارة على غرار الادماج الرقمي الذي تحدث عنه رئيس الحكومة في خطابه الأخير والذي يعدّ من أولويات الوزارة، مع ضرورة تكافئ الفرص وتعميم الأنترنت في كافة المناطق من خلال مشروع ربط المدارس الابتدائية والمعاهد للتدفق بما سيساعد على تطوير البنية التحتية المتعلقة بالأنترنات، ويبقى ذلك هدف الوزارة خلال الثلاث سنوات القادمة، فاليوم تبلغ النسبة أكثر من 90% لتغطية السكان. أما الهدف الثاني فهو استعمال التكنولوجيات الحديثة في كل ما هو دفوعات خاصة الدفوعات عبر الهاتف الجوال حيث تصبح المحفظة الالكترونية وسيلة متداولة في العديد من المجالات.

أمّا الأولوية الثالثة فهي جعل تونس وجهة رقمية ووجهة استثمار في الرقمنة وفي التجديد. وفي هذا الإطار يوجد مشروعان كبيران، الأول هو Smart Tunisia وهو يهدف إلى جلب الاستثمار الخارجي خاصة في مجال الخدمات، والمشروع الثاني الذي شرعت الوزارة في العمل عليه هو Start Up Tunisia المتعلّق بالمؤسسات الناشئة الذي خطت فيه الوزارة خطوة كبيرة والآن يتمّ العمل على مرحلة التمويل وبعث صندوق في أواخر ديسمبر بمبلغ 40 مليون أورو في انتظار الترفيع فيه خلال شهر مارس ليصل إلى 75 مليون أورو، وفي الاثناء وضعت الوزارة منظومة الاستثمار والتمويل للمؤسسات الناشئة، وهو ما سيعطي دفعا للمؤسسات الناشئة التي اختارتها الوزارة على مقاييس التجديد والابتكار. وقد نال هذا المشروع الاستحسان حيث تحصلت الوزارة على جائزة من الاتحاد الدولي للاتصالات وتم ترتيب تونس في المرتبة 23 على مستوى بلدان العالم في مجال التشجيع على الاستثمار في التكنولوجيا. وخلص الوزير إلى أنّه مشروع هام جدا وفيه تجديد وستسهم نتائجه خلال السنوات القادمة في خلق مواطن الشغل وخلق القيمة المضافة للاقتصاد التونسي.

وفي إطار برنامج تونس وجهة رقمية وتجديد تتنزّل برامج مواصلة تعصير الإدارة ورقمنتها، وهي برامج شرعت فيها الوزارة لكنها تتطلب ضرورة التعجيل فيها والبناء على النجاحات ولعل الطريقة التي اشتغلت بها الوزارة في فترة الكوفيد تكون مفيدة لاستكمال هذه البرامج للتسهيل والتعجيل في انجاز مختلف المشاريع.

كما تطرق السيد الوزير لموضوع الذكاء الاصطناعي والعملة الافتراضية، مؤكّدا أنّها مجالات جديدة تستوجب أن تكون الوزارة مستعدة لمواكبتها، وكدولة يجب أن تكون لها رؤية واستراتيجية في الذكاء الاصطناعي الذي يمكّن من تغيير العديد من المعطيات.

وبخصوص مسائل السلامة المعلوماتية والأمن السيبرني والسيادة الرقمية، فهي تدخل ضمن الأولويات التي حدّدتها الوزارة، حيث بيّن السيد الوزير أنّ الحروب في المستقبل هي حروب رقمية مثل ما حصل في أمريكا وفي وقت الجائحة كثرت ظاهرة القرصنة وهي محاولات على غرار ما حدث مع البريد وفي كل البنوك. وتمّ تأمين للبريد من مثل هذه الإشكاليات. وخلص إلى أهمية كلّ المسائل المرتبطة بأمن وسلامة المنظومات المعلوماتية وكذلك السيادة الرقمية التي وضعت لها الوزارة مخطط متكاملا، فضلا عن وضع استراتيجية للأمن السيبرني تمّت المصادقة على الخطوط الكبرى لها من طرف مجلس الأمن القومي وصادق عليها سيادة رئيس الجمهورية في أواخر 2019 والوزارة بصدد العمل على خارطة طريق في الغرض وعلى المشاريع التي يجب

وضعها حتى تتمكّن من تلبية متطلبات الأمن السيبرني والسلامة المعلوماتية إذ يعدّ قطاع تكنولوجيات الاتصال قطاعا سياديا بإمتياز.

- **جلسة التصويت على أحكام مشروع القانون:**

عقدت اللجنة جلسة بتاريخ 10 فيفري 2021 استعرض رئيس اللجنة في مستهلها المسار الذي مرّت به أشغال اللجنة في مناقشة مشروع القانون المعروض، مبيّنا أنّه تمّ عقد أربع جلسات منها جلسة للاستماع إلى الوزيرة المكلّفة بالوظيفة العمومية وأخرى للاستماع إلى وزير تكنولوجيات الاتصال قصد مزيد توضيح أحكام المرسوم موضوع مشروع القانون الماثل.

وذكّر في هذا الإطار بفحوى الجلسات السابقة وبما خلصت إليه الدراسة التي طلبتها اللجنة والتي أنجزها مركز الموارد والاستشارات البرلمانية ومخرجات ورشة التفكير حول موضوع المصادقة على المراسيم، حيث حصلت القناعة بأنّ للمجلس أن يسلّط رقابته على المراسيم وأن يدخل تعديلات عليها، مع مراعاة مبدأ الأمان القانوني والحقوق المكتسبة.

وإثر ذلك، انتقل أعضاء اللجنة للتصويت على أحكام مشروع القانون المعروض حيث تمّ التصويت تباعا على العنوان والفصل الوحيد بإجماع الحاضرين (5) وذلك في صيغتهما الأصلية.

ثم جرى التصويت على مشروع القانون برمته في صيغته الأصلية، وذلك بإجماع الحاضرين (5).

III. قرار اللجنة:

قرّرت لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح الموافقة على مشروع هذا القانون في صيغته الأصلية، وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

رئيس اللجنة	**مقرّرة اللجنة**
يسري الدالي	**آمنة بنحميّد**

مشروع قانون

يتعلّق بالمصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلّق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل

فصل وحيد:

تتمّ المصادقة على مرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلّق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل.